

مجلس المحافظين

GOV/2006/53

Date: 31 August 2006

Restricted Distribution

Arabic

Original: English

نسخة مخصصة للاستخدام الرسمي

البند الفرعي ٨ (ج) من جدول الأعمال المؤقت
من الوثيقة (GOV/2006/50)

تنفيذ اتفاق الضمانات، المعقود بموجب معاهدة عدم الانتشار، في جمهورية إيران الإسلامية

تقرير من المدير العام

١- في ٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٦ قدم المدير العام تقريراً عن تنفيذ اتفاق الضمانات، المعقود بموجب معاهدة عدم الانتشار، في جمهورية إيران الإسلامية (إيران) (الوثيقة GOV/2006/38). ويغطي التقرير الحالي التطورات التي طرأت منذ ذلك التاريخ.

٢- في ٣١ تموز/يوليه ٢٠٠٦ اعتمد مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة القرار ١٦٩٦ (٢٠٠٦) الذي قام بعده أمور منها ما يلي،

- أهاب بإيران أن تتخذ دون تأخير التدابير التي طلبها مجلس المحافظين في قراره GOV/2006/14 والتي لا بد منها لبناء الثقة في الغرض السلمي الخالص لبرنامجها النووي وتسوية المسائل العالقة؛
- وطالب، في هذا السياق، بأن تعلق إيران جميع أنشطتها المتصلة بالإثراء وإعادة المعالجة، بما في ذلك البحوث التطويرية، على أن يخضع ذلك للتحقق من قبل الوكالة؛
- وأكد ضرورة أن تواصل الوكالة عملها لتوضيح جميع المسائل المعلقة المتصلة ببرنامج إيران النووي؛
- وأهاب بإيران أن تتصرف وفقاً لأحكام البروتوكول الإضافي وأن تنفذ دون تأخير جميع تدابير الشفافية التي قد تطلبها الوكالة دعماً لتحقيقاتها الجارية؛
- وطلب بحلول ٣١ آب/أغسطس تقريراً من المدير العام ينصب أساساً على ما إذا كانت إيران قد علقت جميع الأنشطة المذكورة في هذا القرار تعليقاً تاماً ومستمراً، وكذلك على عملية امتثال إيران لجميع التدابير التي طلبها مجلس المحافظين ولأحكام هذا القرار الواردة أعلاه، على أن يُقدّم التقرير إلى مجلس المحافظين وبصورة موازية إلى مجلس الأمن كي ينظر فيه.

٣- وهذا التقرير الحالي مقدم إلى مجلس المحافظين، وبصورة موازية إلى مجلس الأمن.

ألف- تعليق الأنشطة المتعلقة بالإثراء

٤- واصلت إيران اختبار الطاردات المركزية من طراز P-1 في محطة إثراء الوقود التجريبية. ومنذ ٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٦ ظلت الطاردات المركزية الموجودة في منصة اختبار الآلات الفردية وفي السلاسل التعاقبية المؤلفة من ١٠ آلات ومن ٢٠ آلة تعمل أساساً في حالة تفريغ هوائي، لكن مع تلقيم سادس فلوريد اليورانيوم داخل الآلات الفردية للسلسلة التعاقبية المؤلفة من ٢٠ آلة طوال فترات زمنية قصيرة. وفي الفترة ما بين ٦ و ٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٦ تم أيضاً اختبار السلسلة التعاقبية المؤلفة من ١٦٤ آلة في ظل استخدام سادس فلوريد اليورانيوم. وفي الفترة ما بين ٢٣ حزيران/يونيه و ٨ تموز/يوليه ٢٠٠٦ أجريت اختبارات أخرى للسلسلة التعاقبية المؤلفة من ١٦٤ آلة في ظل استخدام سادس فلوريد اليورانيوم. وأثناء تلك الاختبارات تم تلقيم ما مجموعه ٦ كغم تقريباً من سادس فلوريد اليورانيوم داخل تلك الآلات وتم إثراء تلك الكمية إلى مستويات مختلفة من اليورانيوم ٢٣٥. وفي ٢٤ آب/أغسطس ٢٠٠٦ استؤنفت عملية تلقيم سادس فلوريد اليورانيوم داخل السلسلة التعاقبية المؤلفة من ١٦٤ آلة.

٥- وفي حزيران/يونيه ٢٠٠٦ زعمت إيران أنها حققت مستويات إثراء بلغت ٥% من اليورانيوم ٢٣٥ أثناء جولة اختبارات أجريت في السلسلة التعاقبية المؤلفة من ١٦٤ آلة. وقدمت إيران نتائج قياس مستمدة من المطياف الكتلي المباشر دعماً لهذا الزعم. وقامت الوكالة بجمع عينات بيئية، لم تظهر نتائجها بعد. ورفضت إيران تمكين الوكالة من معاينة سجلات تشغيل تخص قياسات النواتج والمخلفات؛ وهو ما تحتاجه الوكالة من أجل استكمال أنشطتها الفحصية. إلا أن إيران قدمت للوكالة في ٣٠ آب/أغسطس ٢٠٠٦ بعض المعلومات بشأن قياسات النواتج، وتعكف الوكالة حالياً على تقييم تلك المعلومات.

٦- وتتواصل عملية تركيب سلسلة تعاقبية ثانية تتألف من ١٦٤ آلة. وقد أبلغت إيران الوكالة بأنها تتوقع أن تكون قادرة على تشغيل تلك السلسلة التعاقبية في حالة تفريغ هوائي في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦. وفي آب/أغسطس ٢٠٠٦ قامت الوكالة بتركيب كاميرات إضافية من أجل رصد هذه السلسلة التعاقبية. كما اقترحت الوكالة إجراء رصد عن بعد عوضاً عما يتعذر اتخاذه، في محطة إثراء الوقود التجريبية، من تدابير تستخدم عادةً لأغراض التحقق في مرافق الإثراء العاملة (مثل المعاينة المفاجئة المحدودة التواتر). إلا أن إيران ما زالت ترفض مناقشة إجراء رصد عن بعد في المحطة المذكورة.

٧- وفي ٢٦ تموز/يوليه ٢٠٠٦ تم تنفيذ عملية تحقق من المعلومات التصميمية في محطة إثراء الوقود في نانتانز، حيث تتواصل عملية البناء. وفي غضون الزيارة التي قام بها المفتشون لإيران في الفترة ما بين ١١ و ١٦ آب/أغسطس ٢٠٠٦ رفضت إيران قيام الوكالة بإجراء معاينة من أجل التحقق من المعلومات التصميمية في محطة إثراء الوقود؛ حيث زعمت أن وتيرة أنشطة التحقق من المعلومات التصميمية هي، في رأيها، عالية على نحو مفرط وأن الوكالة قد أجرت في تلك المحطة ٣ عمليات تحقق من المعلومات التصميمية في عام ٢٠٠٣ و ٣ عمليات مماثلة في عام ٢٠٠٤ و ١٥ عملية مماثلة في عام ٢٠٠٥ و ١٢ عملية مماثلة حتى آب/أغسطس ٢٠٠٦. كما أعربت إيران عن قلقها بشأن تواتر عمليات التحقق من المعلومات التصميمية في محطة إثراء الوقود التجريبية وفي مرفق تحويل اليورانيوم وفي المفاعل البحثي النووي الإيراني (IR-40). وأوضحت الوكالة لإيران أن التحقق من المعلومات التصميمية هو عملية جارية ومتواصلة تنفذ أثناء جميع مراحل البناء والإدخال في الخدمة والتشغيل وغيرها من المراحل اللاحقة في أي مرفق؛ وذلك من أجل تحديد

التدابير الرقابية الواجب تنفيذها وكفالة عدم وجود سمات تصميمية غير معلنة يمكن أن تتيح تحريف مواد نووية. ثم إنه في الفترة ما بين كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ وشباط/فبراير ٢٠٠٦ استفادت الوكالة، في ظل موافقة إيران، من أنشطة التحقق من المعلومات التصميمية من أجل رصد تعليق أنشطة إيران المتصلة بالإثراء. وأوضحت الوكالة لإيران أن التحقق من المعلومات التصميمية يمكن أيضاً المدير العام من الوفاء بمتطلبات التبليغ التي وضعها مجلس المحافظين ومجلس الأمن. وفي الفترة ما بين ٢٦ و ٣٠ آب/أغسطس ٢٠٠٦ سمحت إيران للوكالة بإجراء معاينة من أجل تنفيذ عملية تحقق من المعلومات التصميمية في محطة إثراء الوقود وفي المرافق الأخرى المشار إليها أعلاه.

باء- تعليق أنشطة إعادة المعالجة

٨- ظلت الوكالة ترصد استخدام الخلايا الساخنة في مفاعل طهران البحثي وفي مرفق إنتاج نظائر الموليبدينوم واليود والكسنون المشعة، وبناء خلايا ساخنة في المفاعل طراز IR-40؛ وذلك من خلال عمليات التفتيش والتحقق من المعلومات التصميمية والصور الملتقطة بواسطة السوائل. وليست هناك مؤشرات تدل على وجود أنشطة إعادة معالجة جارية في إيران.

جيم- المفاعل البحثي الذي يعمل بالماء الثقيل

٩- في ١٢ تموز/يوليه ثم في ٣٠ آب/أغسطس ٢٠٠٦ أجرت الوكالة عملية تحقق من المعلومات التصميمية في المفاعل IR-40 المقام في أراك. وتتواصل أعمال بناء هذا المرفق.

دال- القضايا المتعلقة

١٠- كما أشار تقرير المدير العام الصادر في نيسان/أبريل ٢٠٠٦ (الفقرة ٦ من الوثيقة GOV/2006/27)، تلقت الوكالة في ٢٧ نيسان/أبريل ٢٠٠٦ رسالة من إيران جاء فيها ما يلي "إن إيران مستعدة تماماً لمواصلة السماح بعمليات التفتيش الخاصة بالوكالة وفقاً للضمانات الشاملة؛ شريطة أن يظل ملف إيران النووي بكامله داخل إطار الوكالة وخاضعاً لضمانات الوكالة؛ علماً بأن جمهورية إيران الإسلامية مستعدة لتسوية القضايا المتعلقة المتبقية التي جاءت في التقرير [تقرير المدير العام] الوارد في الوثيقة GOV/2006/15 المؤرخة ٢٧ شباط/فبراير ٢٠٠٦، وذلك وفقاً للقوانين والأعراف الدولية. وفي هذا الصدد ستقدم إيران جدولاً زمنياً في غضون الأسابيع الثلاثة المقبلة." ولم يرد حتى الآن مثل هذا الجدول الزمني.

دال-١- برنامج الإثراء

دال-١-١- التلوث

١١- لم يحرز أي تقدم آخر بشأن حسم قضية التلوث (الفقرتان ٨ و ٩ من الوثيقة GOV/2006/27). وكما جاء في آخر تقرير قدمه المدير العام (الفقرة ٤ من الوثيقة GOV/2006/38) فإنه نتيجة لصعوبة الخروج باستنتاج نهائي فيما يخص هذه القضية المتعلقة القديمة العهد فإنه يلزم تكوين فهم كامل لنطاق وتسلسل تاريخ برنامج إيران المتعلق بالإثراء بواسطة الطرد المركزي، وكذلك تنفيذ البروتوكول الإضافي تنفيذاً تاماً، حتى يتسنى للوكالة أن تقدم تأكيدات موثوقة بشأن عدم وجود مواد وأنشطة نووية غير معلنة في إيران. وهذه الأمور أساسية أيضاً من أجل إيضاح مصدر التلوث بجسيمات اليورانيوم الذي عثر عليه في الجامعة التقنية، حسبما تناقشه الفقرة ٢٤ أدناه.

دال-١-٢- اقتناء تكنولوجيا أجهزة الطرد المركزي طراز P-1 و P-2

١٢- واصلت الوكالة استقصاءها للتساؤلات المتعلقة بشأن برنامجي إيران الخاصين بأجهزة الطرد المركزي P-1 و P-2 (انظر الفقرات من ١٠ إلى ١٤ من الوثيقة GOV/2006/27). إلا أن إيران لم تزود الوكالة بأية معلومات جديدة.

١٣- وكما جاء في آخر تقرير قدمه المدير العام، ففي أعقاب التصريحات العلنية التي أدلى بها كبار المسؤولين الإيرانيين والتي تفيد بأن إيران تجري أبحاثاً بشأن أنواع جديدة من الطاردات المركزية كتبت الوكالة إلى إيران في ٢٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٦ ملتزمة منها بتقديم إيضاحات بشأن نطاق ومضمون تلك الأبحاث (الفقرة ٦ من الوثيقة GOV/2006/38). وفي ١٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٦ تلقت الوكالة رسالة من إيران ذكرت فيها، في جملة أمور، أن إيران تعكف على دراسة أنواع مختلفة من آلات الطرد المركزي، وأن ذلك عبارة عن "نشاط بحثي تطويري جارٍ ومتدرج لا تستخدم فيه مواد نووية".

دال-٢- معدن اليورانيوم

١٤- تجري الوكالة استقصاءات بشأن معلومات ووثائق قد يكون وسطاء أجنبى قدموها إلى إيران (الفقرتان ١٥ و ١٦ من الوثيقة GOV/2006/27 والفقرة ٧ من الوثيقة GOV/2006/38). ومن أجل فهم كامل نطاق العروض التي قدمها الوسطاء إلى إيران ما زال من الضروري للوكالة أن تحصل على نسخة من الوثيقة التي تقع في ١٥ صفحة وتصف إجراءات اختزال سادس فلوريد اليورانيوم إلى معدن اليورانيوم وإجراءات صب وتشغيل معدن اليورانيوم المثرى والمستنفذ داخل أنصاف كرات (أشير إلى هذه المسألة لأول مرة في الفقرة ٦ من الوثيقة GOV/2005/87). وظلت إيران ترفض طلب الوكالة الحصول على نسخة من تلك الوثيقة؛ لكنها وافقت على السماح للوكالة باستعراض الوثيقة وأخذ ملاحظات منها ووضع أختام عليها مع بقائها داخل إيران. وأثناء زيارة لإيران قام بها مفتشو الوكالة في منتصف آب/أغسطس ٢٠٠٦ واصل المفتشون فحصهم للوثيقة. إلا أن إيران أبلغت المفتشين بأنها لن تسمح لهم بأخذ ملاحظات من الوثيقة وأنه يلزم إتلاف الملاحظات التي سبق أن أخذها المفتشون أثناء تلك الزيارة. وما زالت الوثيقة موضوعة تحت أختام وموجودة في إيران.

دال-٣- تجارب البلوتونيوم

١٥- واصلت الوكالة التماس إيضاحات من إيران حول تجاربها المتعلقة بفصل البلوتونيوم (الفقرتان ٨ و ٩ من الوثيقة GOV/2006/38). ومنذ التقرير الأخير الذي قدمه المدير العام، ظل بمقدور الوكالة تقييم التفسيرات التي قدمتها إيران في حزيران/يونيه وفحص نسخة السجل الذي احتفظ به الباحث المسؤول عن تجارب البلوتونيوم، وقد خلصت إلى أن هذه كلها لا تقدم إيضاحات كافية للقضايا المتعلقة. وفي مسعاها للحصول على مزيد من المعلومات بشأن بارامترات عملية التشيع، التقى مسؤولو الوكالة أيضاً، في ١١ تموز/يوليه ٢٠٠٦، بمشغل مسؤول عن المفاعل وبالباحث المذكور، إلا أنهما لم يوفرا أيضاً البيانات الضرورية لإيضاح القضايا المطروحة. وذكرت إيران أنه لا تتوافر لديها أية معلومات أخرى ذات صلة بالموضوع.

١٦- وفي رسالة مؤرخة ١٠ آب/أغسطس ٢٠٠٦، أبلغت الوكالة إيران بأنه لن يكون بوسعها، على ضوء المعلومات التي تلقتها من إيران حتى تاريخه، أن تحسم أوجه التضارب المتعلقة ما لم توفر إيران معلومات إضافية بهذا الشأن.

١٧- وتوجد الكبسولات المستهدفة من اليورانيوم المستنفذ التي كان قد تم تشعيها في غضون تجارب البلوتونيوم مخزونة في حاويات تقع في مرفق "كاراج" لخزن النفايات (الفقرة ٢٤ من الوثيقة GOV/2005/67). وفي ٨ آب/أغسطس ٢٠٠٥، أخذت الوكالة عينات بيئية من إحدى هذه الحاويات. وثبتت النتائج المستمدة من تحليل هذه العينات، كما انتهت إليها الوكالة مؤخراً، وجود جسيمات يورانيوم شديد الأثر. وفي ١٥ آب/أغسطس ٢٠٠٦، طُلب من إيران تقديم معلومات عن مصدر التلوث وعن الاستخدامات السابقة للحاويات.

هاء- قضايا أخرى متعلقة بالتنفيذ

هاء-١- تحويل اليورانيوم

١٨- منذ التقرير الأخير الذي قدمه المدير العام إلى المجلس، أتمت الوكالة تقييمها لنتائج التحقق من الرصيد المادي للمواد النووية الموجودة في مرفق تحويل اليورانيوم، الذي أُجري خلال الفترة بين ٢٠ و٢٤ أيار/مايو ٢٠٠٦ (الفقرة ١١ من الوثيقة GOV/2006/38). وخلصت الوكالة إلى أن الرصيد المادي كما أعلنته إيران متسق مع نتائج التحقق من الرصيد المادي، وذلك في حدود هوامش عدم التيقن من القياس المرتبطة عادة بمحطات التحويل ذات الأحجام المماثلة.

١٩- وفي نيسان/أبريل ٢٠٠٦، أدى قيام المشغل بتحريك أسطوانة سادس فلوريد يورانيوم $48X^1$ وإدخالها إلى إحدى محطات السحب ثم إخراجها منها دون إخطار مسبق للوكالة إلى فقدان استمرارية المعرفة بخط سير المواد النووية في هذه العملية. بيد أن الوكالة ستواصل، على ضوء نتائج التحقق من الرصيد المادي، متابعة هذه المسألة كجزء روتيني من عملية تحققها من صحة واكتمال الإعلانات الإيرانية.

٢٠- وفي ٢٧ حزيران/يونيه ٢٠٠٦، زودت إيران الوكالة بفحوى برنامجها المتوخى لتشغيل مرفق تحويل اليورانيوم، بما في ذلك تفاصيل حملة التحويل الجديدة التي تنطوي على زهاء ١٦٠ طناً من ركاز خام اليورانيوم، وهي الحملة التي أُطلقت في ٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٦ ويُتوقع استكمالها بحلول كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧. وحتى ٢٥ آب/أغسطس ٢٠٠٦، اكتمل أثناء هذه الحملة إنتاج نحو ٢٦ طناً من اليورانيوم على هيئة سادس فلوريد اليورانيوم. وما زالت جميع كميات سادس فلوريد اليورانيوم المنتجة في مرفق تحويل اليورانيوم خاضعة لتدابير الوكالة المتعلقة بالاحتواء والمراقبة. وفي رسالة مؤرخة ١٨ تموز/يوليه ٢٠٠٦، أبلغت إيران الوكالة بأنها تنوي بناء خط معالجة "بديل" في مرفق تحويل اليورانيوم يخصص لتحويل كربونات يورانيوم إلى ثاني أكسيد اليورانيوم.

هاء-٢- أمور أخرى

٢١- في ٨ تموز/يوليه ٢٠٠٦، أُجري تحقق من المعلومات التصميمية في مصنع إنتاج الوقود الكائن في أصفهان. وأبلغت إيران المفتشين بأنه يُعزَم إدخال المصنع المذكور في الخدمة بطاقته القصوى في عام ٢٠٠٧. وقد اكتملت الأعمال الإنشائية المتعلقة بالهندسة المدنية للمرفق بنسبة ٨٠% تقريباً وجرى تركيب المعدات.

٢٢- ولم تستجد أية تطورات تقتضي الإبلاغ عنها فيما يخص قضايا التنفيذ الأخرى المُشار إليها في التقرير السابق (الفقرة ١٤ من الوثيقة GOV/2006/38. والفقرتان ١٩ و ٢٠ من الوثيقة GOV/2006/27).

٢٣- وفيما بين أواخر تموز/يوليه ٢٠٠٦ و ٢٩ آب/أغسطس ٢٠٠٦، رفضت إيران تزويد المفتشين المعيّنين من قِبَل الوكالة بتأشيرات متعددة مرات الدخول سارية لمدة عام حسبما وافقت عليه إيران في الترتيبات الفرعية لاتفاق الضمانات المعقود معها. وفي ٣٠ آب/أغسطس ٢٠٠٦، قدمت إيران تلك التأشيرات لاثنتين من المفتشين، وفي ٣١ آب/أغسطس ٢٠٠٦، أبلغت إيران الوكالة بأنه "طبقاً للإجراءات الإدارية المعتادة، ستُصدر التأشيرة المتعددة مرات الدخول السارية لمدة عام لبقية المفتشين المعيّنين بحلول ١٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦".

واو- تدابير الشفافية

٢٤- أظهر تحليل العينات البيئية المأخوذة في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦ من بعض المعدات الموجودة في جامعة تقنية، التي ورد ذكرها في الفقرة ٢٥ من الوثيقة GOV/2006/27، وجود عدد ضئيل من جسيمات اليورانيوم الطبيعي والشديد الإثراء. وقد عُرضت هذه المعدات على الوكالة في إطار استقصائها للمساعي التي بذلها مركز بحوث الفيزياء بهدف الحصول على معدات ومواد مزدوجة الاستخدام (الفقرتان ٢٤ و ٢٥ من الوثيقة GOV/2006/27).

٢٥- ولم تستجب إيران بعد لطلبات الوكالة الاستيضاحية بشأن المعدات والمواد الأخرى ذات الصلة بمركز بحوث الفيزياء وبشأن معاينة تلك المعدات والمواد بغرض أخذ عينات بيئية منها. كما لم تمكّن إيران الوكالة من إجراء مقابلة مع الرئيس السابق الآخر لمركز بحوث الفيزياء. وكما أشير إليه في الفقرة ١٧ من الوثيقة GOV/2006/38، فإن الإيضاحات وحقوق المعاينة التي تلتمسها الوكالة قد اكتسبت أهمية إضافية على ضوء نتائج أخذ العينات البيئية المشار إليها في الفقرة السابقة.

٢٦- وقد ظلت الوكالة تتابع المعلومات المتعلقة بالدراسات ذات الصلة بما يسمى مشروع الملح الأخضر، وباختبار متفجرات قوية، وتصميم مركبة قذائف عائدة (الفقرات من ٢٧ إلى ٢٩ من الوثيقة GOV/2006/27). بيد أن إيران لم تُبد أي استعداد لمناقشة هذه المواضيع منذ أن أصدر المدير العام تقريره في شباط/فبراير ٢٠٠٦ (الفقرتان ٣٨ و ٣٩ من الوثيقة GOV/2006/15).

زاي- موجز

٢٧- لقد ظلت إيران تتيح للوكالة معاينة المواد والمرافق النووية، وقدمت التقارير المطلوبة منها. ورغم أن إيران قدمت للوكالة بعض المعلومات المتعلقة بقياسات النواتج في محطة إثراء الوقود التجريبية فإنها مازالت ترفض قيام الوكالة بمعاينة سجلات تشغيلية معيّنة في تلك المحطة.

٢٨- ولم تعالج إيران قضايا التحقق المعلقة التي طال أمدها، كما لم توفر القدر الضروري من الشفافية لإزالة الالتباسات المرتبطة ببعض أنشطتها. إن إيران لم تعلق أنشطتها المتعلقة بالإثراء ولم تتصرف وفقاً لأحكام البروتوكول الإضافي.

٢٩- وستواصل الوكالة استقصاءها لسائر ما تبقى من قضايا معلقة تتصل بأنشطة إيران النووية. بيد أن الوكالة تظل عاجزة عن إحراز مزيد من التقدم في جهودها الرامية إلى التحقق من صحة واکتمال الإعلانات

الإيرانية بغية تأكيد الطابع السلمي لبرنامج إيران النووي. وسيواصل المدير العام الإفادة عن هذا الموضوع حسب الاقتضاء.